طموح القائد ومسؤولية المسؤول

• يوسف بن عبدالستار الميمني

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- في مقابلة صحفية مع جريدة السياسة الكويتية بخصوص فلسفة الموازنة العامة للدولة وإنفاقها، «أن فلسفة الموازنة العامة للدولة غايتها تحسين وتطوير البنية التحتية الاجتماعية إلى جانب البنية التحتية للوطن السعودي كله، علاوة على الاهتمام بالمسار الاقتصادي وتطويره ككل، وتطوير الصناعة لأننا نريد ناتجاً وطنياً متنوعاً في السنوات المقبلة يكون رديفاً لموارد الإنتاج النفطي ومردوده. ولن تقل الميزانيات في السنوات المقبلة عن ميزانية هذا العام بل ستزيد. نحن نسعى من خلال الميزانيات اللافتة للنظر هذه إلى معالجة أي قصور في مرافقنا الاقتصادية أو الاجتماعية لم يصل إلى أسماعنا في الماضي أو لم يكن تحت نظرنا، وشعبنا سينال خير بلاده حتى يتمتع بثرواتها، وتتمتع الأجيال القادمة بها أيضاً وترى آثار النعمة على بلدها، وبهذه المناسبة أقول إنني أمرت بإنجاز مشاريع ذات بنية اجتماعية وبسرعة حتى يستطيع الجميع الاستفادة منها وبأسرع وقت. أريد لأجيال الحاضر ومعهم شباب المستقبل أن يتمتعوا بنمو اقتصادي واجتماعي متاح ومزدهر».

وكان السبب لزيادة الإنفاق الفعلي في ميزانية العام الماضي والذي يقدر بـ١٦٪ من المخصص في الميزانية أن المصروفات الفعلية لا تشمل ما يخص مشاريع البرنامج الإضافي الممول من فائض الميزانية. فإن من المتوقع أن تكون هناك زيادة فعلية في الإنفاق هذه السنة على المشاريع المتنوعة والمشاريع الإضافية التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين، وبالتالي زيادة مساهمة القطاعات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع عن السنوات الماضية نظراً لانخفاض تحفظ البنوك عن الإقراض وانخفاض أسعار العديد من المواد الخام والسلع والخدمات التي تحتاجها الشركات لتنفيذ المشاريع واستمرار زيادة أنشطة القطاع الخاص وعدم تأثر الاقتصاد السعودي سلباً بالمرحلة الحرجة التي عانت منها اقتصاديات العالم خلال الثلاث سنوات الماضية واستمرار ارتفاع سعر البترول الخام والمنتجات البتروكيماوية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية. ومن الأهمية أن يكون هذا الإنفاق المرتفع على المشاريع الحكومية وعلى قطاعات التنمية والمشاريع التعليمية وما يتبعها من قطاعات التدريب والتأهيل إضافة لمشاريع الرفاه الاجتماعي من تعليم وصحة ومشاريع اجتماعية مؤشراً إيجابياً نحو تحقيق التنمية المتوازنة لجميع مناطق المملكة وإيجاد المزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين المؤهلين وأن ينخفض معدل البطالة الحالي في ظل الانتعاش الاقتصادي الذي تمر به المملكة خاصة وأن زيادة الإنفاق المستمرة منذ سنوات من قبل الحكومة وزيادة أنشطة القطاع الخاص لم ينعكس على انخفاض معدل البطالة كحالة نادرة على مستوى العالم من حيث أن الإنفاق المرتفع والنشاط الاقتصادي المتنامي يؤديان إلى انخفاض نسبة البطالة. ولا زلنا نتطلع أيضاً أن يتم التركيز على تنويع مصادر الدخل الوطني، هذا الهدف الهام الذي لا زال دون مستوى طموحاتنا وتطلعاتنا، ومنذ الخطة الخمسية الأولى للمملكة التي صدرت عام ١٣٩٠هـ وحتى الخطة الخمسية التاسعة عام ١٤٣١هـ ولا زال تصدير البترول الخام يمثل ٨٥٪ من دخل الحكومة. فإن من المأمول أن تزداد مساهمة القطاع الخاص في التنمية والتركيز على المشاريع الصناعية بالذات والمشاريع التي تمتلك المملكة ميزات نسبية وميزات تنافسية بها.

ختاماً: إن مسؤولية كافة المسؤولين إضافة لمجتمع قطاع المال والأعمال بالمملكة هي مسؤولية كبيرة وهامة لتحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين وتطلعات كل مواطن نحو تسريع تنويع مصادر الدخل الوطني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتعجيل تحقيق التنمية المستدامة للمملكة والعمل على إنجاز المشاريع التنموية ومشاريع الرفاه الاجتماعي بمستوى مرتفع واستكمال البنية التحتية وتطويرها وتوزيع المشاريع وبالذات المشاريع التنموية ومشاريع الرفاه الاجتماعي على كافة مناطق المملكة بما يحقق التنمية المتوازنة لجميع مناطق المملكة، والتحقق من أن المملكة لن تعاني مستقبلاً من الدورات الاقتصادية المتقلبة من خلال تحقيق نمو اقتصادي مرتفع من خلال اقتصاد نشط وفعال والإنفاق الرشيد على المشاريع وإدارة الفوائض المالية للمملكة بمهنية عالية لتحقيق موارد مالية إضافية تدعم دخل الحكومة وتكون أيضاً صندوق أمانٍ لأجيالنا القادمة.

وأيضاً على مجلس الشورى دور أساسي وهام نحو تقديم المقترحات اللازمة نحو تحقيق الرفاه للمواطن وتعجيل تحقيق التنمية المستدامة للمملكة.

• عضو مجلس الشورى